بناء على المرسوم بشأن التمويل والسيولة وإستراتيجية الدين العام وخطة التمويل المعتمدة للسنة المالية 2025 - 2026

الفصام تصدر قرارا بتفويض «هيئة الاستثمار» بالاقتراض من الخارج و«المركزي» من الداخل

أصدرت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية المهندسة نورة الفصام، قرارا بتفويض كل من الهيئة العامة للاستثمار، بتنفيذ عمليات الاقتراض من الخارج وبنك الكويت المركزي بعمليات الاقتراض من الداخل نيابة عن الوزارة وبالتنسيق والتشاور معها.

وجاء القرار المنشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» أمس الأحد بناء على المرسوم بقانون بشأن التمويل والسيولة واستراتيجية الدين العام وخطة التمويل المعتمدة للسنة المالية 2025-2026 .

ونص القرار في مادته الأولى على أن يفوض بنك الكويت المركزي بالنيابة عن وزارة المالية بالتنسيق والتشاور مع الوزارة بتنفيذ عمليات الاقتراض بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل داخل البلاد وذلك وفقا للأساليب والأدوات المالية المتعارف عليها في هذا الشأن.

ونصت المادة الثانية من القرار على أن تفوض الهيئة العامة للاستثمار بالنيابة عن وزارة المالية بالتنسيق والتشاور مع وزارة المالية بتنفيذ عمليات الاقتراض بالعملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل من السوق العالمي وذلك وفقا للأساليب والأدوات المالية المتعارف عليها في هذا الشأن.

أما المادة الثالثة فقد نصت أنه على المسؤولين «كل فيما يخصه» تنفيذ هذا القرار وموافاة وزير المالية بشكل دوري بالإجراءات المتخذة طبقا لأحكامه ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وكان قد صدر في مارس الماضي مرسوم بقانون رقم «60» لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة الذي يحدد سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كويتي كحد أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل.

ويتيح إصدار أدوات مالية بآجال استحقاق تصل إلى 50 سنة وتمتد فترة سريانه 50 سنة اعتبارا من تاريخ العمل به مما يضع إطارا قانونيا طويل الأجل لتنظيم الاقتراض العام.

نورة الفصام

تعزيزا لمعايير الأمان والسلامة

المشعان: مواصلة الصيانة الجذرية في «الدائري الرابع» ضمن خطة تطوير الطرق

نورة المشعان

جانب من أعمال الصيانة في الدائري الرابع

أكدت وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان مواصلة أعمال الصيانة الجذرية لطريق الدائري الرابع وذلك ضمن خطة شاملة تتضمن مجموعة من العقود الجديدة لصيانة الطرق السريعة والرئيسية.

وقالت المشعان في تصريح صحفي أمس الأحد إن هذه الأعمال تأتي ضمن 18 ممارسة كبرى تشمل صيانة شاملة للطرق مختلف مناطق البلاد تغطي المحافظات الست بهدف تحسين جودة البنية التحتية للطرق وتعزيز معايير الأمان والسلامة بما ينسجم مع أفضل المعايير والمواصفات العالمية.

وأشارت إلى أن عمليات الصيانة الجذرية والدورية تسهم بشكل مباشر في الحفاظ على استدامة الطرق من خلال إطالة عمرها الافتراضي وتقليل الحاجة إلى إعادة الإنشاء مستقبلا الأمر الذي ينعكس إيجابا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين ويحقق وفرا في التكاليف على المدى البعيد.

سالم النواف ترأس وفد البلاد باجتماع اللجنة المنبثقة عن مجلس التنسيق المشترك مع المملكة

تعاون عسكري أمني كويتي - سعودي لحماية استقرار البلدين والمنطقة

جانب من الاجتماع

ترأس وكيل وزارة الداخلية الفريق الشيخ سالم النواف أمس الأحد وفد دولة الكويت في اجتماع لجنة التنسيق العسكري والأمني المنبثقة عن مجلس التنسيق الكويتي – السعودي الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي.

وذكرت وزارة الداخلية في بيان صحفي أنه تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ركزت على دعم مسارات التعاون والتنسيق في المجالات العسكرية والأمنية وتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بما يعزز من فاعلية الجهود المشتركة لحماية أمن واستقرار البلدين والمنطقة.

وأضافت أن الاجتماع الذي جرت أعماله من الإدارة العامة المركزية للعمليات بمبنى «الشيخ نواف الأحمد الصباح» بمشاركة عدد من ممثلي الجهات المعنية من الجانبين الكويتي والسعودي يأتي في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وتوحيد الجهود المشتركة بين البلدين الشقيقين في الجوانب الأمنية والعسكرية.

«السكنية» تعلن استضافة الكويت للمؤتمر الإسكاني الخليجي الثاني في سبتمبر المقبل

عمر الرويح: قواعد موحدة لملاك العقارات المشتركة بدول مجلس التعاون لدول الخليج

عمر الرويح

أعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس الأحد موافقة لجنة الوزراء المعنيين بشؤون الإسكان في دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم الـ23 عن استضافة دولة الكويت للمؤتمر الاسكاني الخليجي الثاني في سبتمبر المقبل.

وقال نائب المدير العام لشؤون التطوير والعلاقات العامة المتحدث الرسمي باسم «السكنية» عمر الرويح في تصريح صحفي إن أبرز مخرجات الاجتماع الموافقة على عقد المؤتمر في الثالث والرابع من سبتمبر المقبل إلى جانب الموافقة على النسخة الرابعة للأسبوع الإسكاني الخليجي.

وأضاف الرويح أنه تم خلال الاجتماع الموافقة على عدد من مخرجات خطة العمل الإسكاني الخليجي للأعوام 2024 – 2030 وهي «دليل الهندسة القيمية في مشاريع الإسكان بدول مجلس التعاون ودليل البناء المستدام في المشاريع الإسكانية ودليل تقييم حالات الإسكان في المشاريع الإسكانية».

وأوضح أنه تمت الموافقة أيضا على النسخة النهائية لـ«القواعد الموحدة لملاك العقارات المشتركة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» وعلى توقيع «الأمانة العامة مذكرات تفاهم مع المنظمات الإقليمية والدولية التي تخدم المجال الإسكاني».

وذكر أنه تم الإعلان عن نتائج المشروعات الفائزة بجائزة مجلس التعاون في مجال الإسكان الدورة السادسة لعامي 2024 و2025 وتكريم الفائزين إلى جانب تكريم مرشحي دول المجلس ممن لهم إسهامات ملموسة في مجال الإسكان عن فئة «القطاع الخاص والجمعيات الخيرية» وفئة «الأفراد أصحاب الأيادي البيضاء».

وكشف عن حصول فريق المؤسسة المشارك في جائزة مجلس التعاون في مجال الإسكان ضمن الدورة السادسة لعامي 2024 و2025 على جائزة المركز الثالث بمشروع «التحول الرقمي في مجال الإسكان» لافتا إلى أن حصول طلبة الكويت المشاركون في هاكثون الإسكان الخليجي على المراكز الأولى في المسابقة نتيجة تميزهم في العروض والتصاميم المقدمة لتطوير الرعاية السكنية في دول مجلس التعاون.

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

تفعيلا لأعلى معايير المساءلة وترسيخا لمبادئ الحوكمة

الحويلة: تعديلات قانون «نزاهة» تعزز الشفافية والرقابة على العمل الأهلي والخيري والتعاوني

وزيرة الشؤون حضرت دورة تدريبية متخصصة في لغة الإشارة: مهتمون بفئة الصم والبكم

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الأحد صدور تعديلات جديدة على القانون رقم «2» لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» المتعلق بالكشف عن الذمة المالية بهدف تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة وتفعيل أعلى معايير الرقابة والمساءلة في العمل الأهلي والخيري والتعاوني.

وقالت الحويلة في تصريح لـ «كونا» إن التعديلات الجديدة جاءت بناء على طلب من وزارة الشؤون الاجتماعية بإضافة فئات جديدة ملزمة بتقديم إقرارات الذمة المالية إلى هيئة «نزاهة» وهم المراقبون الماليون والإداريون وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية والأهلية ومديروها التنفيذيون.

وأضافت أن هذه الفئات تضاف إلى الفئات التي كانت مشمولة سابقا في القانون والمتمثلة في أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية مشيرة إلى أن الهدف من هذه الخطوة هو إحكام الرقابة وتحقيق أعلى مستويات الشفافية في مختلف القطاعات التي تشرف عليها الوزارة.

وشددت على أهمية التزام جميع المشمولين بالتعديلات الجديدة بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيدها المقررة مؤكدة حرص الوزارة على ترسيخ مبادئ الحوكمة والنزاهة وضمان حسن إدارة المال العام والمساءلة في جميع الأنشطة الخيرية والأهلية والتعاونية.

وصدر المرسوم بقانون رقم 69 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام القانون رقم «2» لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ونشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في عددها رقم 1740 الصادر بتاريخ الأحد 27 ذو القعدة 1446 هـ الموافق 25 مايو 2025.

على صعيد منفصل، أكدت وزير الشؤون الإجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الأحد حرص الوزارة على تطوير الخدمات المقدمة لمختلف شرائح المجتمع لا سيما فئة الصم والبكم من خلال تعزيز قدرات الموظفين وتنمية مهاراتهم في التواصل بلغة الإشارة.

جاء ذلك في تصريح صحفي للوزيرة الحويلة عقب تنظيم الوزارة دورة تدريبية متخصصة في لغة الإشارة لموظفيها والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة التي انطلقت أمس وتستمر حتى 27 مايو الجاري بقاعة المباركية بمجمع الوزارات.

وقالت الحويلة إن هذه الدورة التي يقدمها الدكتور محمد الرامزي تأتي ضمن خطة الوزارة الهادفة إلى توفير بيئة خدمية متكاملة تراعي احتياجات جميع المراجعين وتعزز من سهولة التواصل مع ذوي الإعاقة السمعية وتحقق التميز في الأداء الوظيفي والخدمات المقدمة.

وأشارت إلى أن تمكين الموظفين من مهارات لغة الإشارة ينعكس إيجابا على جودة الخدمات ويجسد رؤية الوزارة في تحقيق الشمولية وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

من جانبه قال مقدم الدورة الدكتور محمد الرامزي في تصريح مماثل إن البرنامج التدريبي يشمل الجوانب الأساسية في لغة الإشارة وكيفية استخدامها في التعامل اليومي مع المراجعين من الصم والبكم بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتحقيق رضا المراجعين وتقديم خدمة متميزة وفاعلة.

وأكد الرامزي أهمية مثل هذه الدورات في رفع الوعي المجتمعي وتعزيز ثقافة التواصل بلغة الإشارة التي تعتبر جسرا للتواصل مع فئة الصم والبكم ودمجهم بشكل إيجابي وفعال في المجتمع.

الحويلة خلال حضورها الدورة التدريبية لموظفي الشؤون على لغة الإشارة